جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومي

دراسة تحليلية لتفسير التضخم في مصر
١٩٧٠-١٩٧٦

أغسطس ١٩٧٩

بسم الله الرحمن الرحيم

تصدير عام

يسرنى أن اقدم للمهتمين بقضايا ومشاكل التنميه سلسه جديده من البحوث والدراسات التنمويه التى يصدرها معهد التخطيط القومى تحت عنوان "قضايا التخطيط والتنميه فى مصر" . وهذا النوع من الانتاج الفكرى يتميز بمعالجة المشاكل التنمويه على المستوى القومى والاقليمى ، اخذا فى ذلك نهجا جديدا وهو التركيز على الجانب العلمى والتطبيقى فى معالجتها .

وكان من الطبيعى ان اقدم لهذه السلسلة عند صدور اول عدد منها فى عام ١٩٧٨ . ولكنى اثرت الانتظار حتى تثبت وجودها واستمراريتها . وعند توالت الاعداد ، وصدر منها ثمانية دراسات ، دفعتنى ذلك لان اقوم بتصديرها والاعلام عنها . وهذه الدراسات جميعا تعالج قضايا على جانب كبير من الاهمية ، مثل : الهيكل الاقليمى للعمالة فى القطاع العام ، آثار الحرب على الاقتصاد المصرى ، مقومات التنمية الاقليمية لجنوب مصر ، مشكلة الغذاء والتغذية ، صناعة الاسمدة والتنمية الزراعية ، مشكلة تفاقم العجز الخارجى للاقتصاد المصرى . والان يصدر العدد رقم ٩ من هذه السلسلة ، ليعالج قضية من اخطر القضايا التى تشغل حاليا المجتمع الدولى بصفة عامة ، والاقتصاد المصرى بصفة خاصة ، وهى قضية التضخم .

واود ان اشير الى ان المقصود بهذه السلسلة الجديدة هو تكوين مكتبة تخطيطية لكى تكون مرجعا للباحثين والمفكرين فى مسائل مطروحه على مجتمع يأخذ باسلوب التخطيط للتنمية ومن ثم يكون المعهد قد شق قناة جديدة من قنوات الفكر التخطيطى بالاضافة الى القنوات التقليدية التى درج عليها منذ انشائه والتى تتمثل فى :

- المذكرات الخارجية والتى بدات مع انشاء المعهد فى سنة ١٩٦٠ ، وهذه تضم دراسات متعددة يغلب عليها الطابع الاكاديمى ، وقد صدر من هذه المذكرات حتى الان ١٢٤٨ مذكرة .

٢ـ المذكرات الداخلية وقد بدأت مع عام ١٩٦٧ وهى تقدم فى جملتها المادة التدريبية [illegible] لاعضاء الدورات التدريبية ولاعضاء الدبلوم ، وقد صدر منها حتى الان ٦٩٥ مذكرة .

٣ـ الترجمات العلمية وهى تنقل للقارئ العربى الفكر العربى والشرقى على حد سواء ، للاستفادة من كل ما طرح من قضايا وافكار ونقلها الى العربية من مختلف اللغات .

واذ ارجو ان تنمو هذه القنوات جميعا وتزدهر ، فان المعهد يرعى بصفة خاصة هذه القناة الجديدة "قضايا التخطيط والتنمية فى مصر" باعتبارها عملا مطلوبا وملحا ، راجيا ان يستفيد منها المخطط المصرى على النحو الذى نصبو اليه وفى نفس الوقت فاننا نشد ان تصدر هذه الدراسات على النحو الذى يسمح بالافادة منها تحقيقا للجهد الذى بذل فى اعدادها .

واود هنا ان اسجل الشكر والتقدير والعرفان لكل اولئك الذين ساهموا فى نجاح هذه السلسلة واخراجها الى حيز الوجود راجيا من الله ان يسدد على الطريق خطانا انه نعم المولى ونعم النصير ..

مدير المعهد

اغسطس ١٩٧٩ .

(دكتور كمال احمد الجنزورى)

تقديم

شهد العالم فى الاونة الاخيرة ضغوطا تضخمية حاده امتد تاثيرها الى كافة دول العالم بحيث يصعب وجود احدى الدول لم تتأثر بها . لقد أصبح التضخم ظاهرة عالمية يتميز بسرعة الانتشار وبصعوبة السيطرة خاصة خلال السنوات القريبة الماضية وعلى وجه التحديد منذ ١٩٧٣ . ولاشك ان ظاهرة عالمية التضخم فى السبعينيات لايعنى ان طبيعتها والقوة الكامنة وراءها والاثار الناتجة عنها واحدة فى مختلف دول العالم الرأسمالى والاشتراكى والنامى. اذ أن القوى الجوهرية للتضخم وطبيعته ومدى آثاره تتحدد طبقا للظروف الاقتصادية والاجتماعية التى يتواجد فيها التضخم . والتضخم يعبر عن نفسه مثلا فى شكل موجه ارتفاعيه سافره فى الاسعار فى الدول الرأسمالية التى تقوم على نظام السوق، بينما يعبر عن نفسه غالبا فى شكل تناقص واضح فى المخزونات السلعية وفى ظاهرة الطوابير واختفاء السلع بسرعة من الاسواق فى الدول الاشتراكية .

وفى الواقع المصرى، فلقد شهد الاقتصاد المصرى فى النصف الثانى من الستينيات بداية الزحف التضخمى . الا أن هذا الزحف تسارع بشكل واضح فى السبعينات حيث استمرت هذه الظاهرة فى النمو بمعدلات كبيرة وامتد نطاقها ليشمل تقريبا كافة الاسعار لمختلف السلع والخدمات. ولاشك أن المعالجة السليمة لهذه الظاهرة، سواء لتحديد مسبباتها واقتراح سياسات للتصدى لها، لابد وان ينبع من واقع الظروف التى تكتنف الاقتصاد المصرى .

ولقد كان من الطبيعى ان تشغل هذه الظاهرة اهتماما واسعا فى السنوات الاخيرة، سواء من جانب المسئولين فى الاجهزة الحكومية المعنية أو من هيئات البحث العلمى ورجال الاقتصاد المصريين . فلقد قامت الحكومة بمحاولات مختلفة لمجابهة هذه الظاهرة ومازال هناك محاولات اخرى تبذل فى هذا المجال . كما قامت بعض الهيئات، مثل جهاز تخطيط الاسعار ووزارة التخطيط ببعض الدراسات المفيدة حول التضخم فى مصر، كما نشر عدد من الباحثين دراسات مختلفة تتعرض لهذه الظاهرة بالتفسير ووضع مقترحات للعلاج ، وتأتى هذه الدراسة الشاملة التحليلية لتضيف ابعادا مختلفة لتفسير مشكلة التضخم فى مصر ولتعطى اهتماما

خاصا لتحليل العلاقة بين التضخم وزيادة العروض من النقود فى الاقتصاد المصرى، والاختلالات الهيكلية وارتفاع التكاليف وأثرهما على التضخم فى مصر وذلك خلال الفترة ١٩٧٠ — ١٩٧٦.

ولاشك ان كل هذا الاهتمام الواسع المدى انما يعكس احساسا واضحا بخطورة استمرار هذه الظاهرة نظرا للاثار الوخيمة التى نتجت عنها سواء من الوجهه الاقتصادية او الاجتماعية او السياسية.

ولايفوتنى هنا ان اقدم جزيل شكرى وتقديرى للسيد الدكتور رمزى زكى الخبير بالمعهد والذى قام باعداد هذه الدراسة.

والله ولى التوفيق.

مدير المعهد

دكتور كمال احمد الجنزورى

دراسة تحليلية لتفسير التضخم فى مصر
١٩٧٠ ـ ١٩٧٦

محتويات الدراسة

الموضوع	صفحة
تصدير عام	أ
تقديم	حـ
مدخل : حول طبيعة منهج الدراسة	٣
القسم الاول : العلاقة بين التضخم وزيادة كمية النقود	٩
الانفجار النقدى والانفجار السعرى فى مصر	١٢
العوامل المؤثرة فى زيادة وسائل الدفع	١٨
الاختلال الحاد بين نمو كمية النقود ونمو الناتج المحلى الحقيقى	٢٦
ارتفاع نصيب الوحدة المنتجه من الناتج المحلى من كمية النقود المتداولة	٢٩
الانفجار النقدى وفائض الطلب فى مصر	٤٤
قياس الفجوة التضخمية بدلالة صافى فائض الطلب	٤٨
العلاقة بين الافراط النقدى وفائض الطلب وزيادة الاسعار	٥٠
العوامل المؤثرة فى نمو فائض الطلب	٥٧
القسم الثانى : الاختلالات الهيكلية واثرها على التضخم فى مصر	٦٢
١ ـ الاختلال الناتج من فجوة الموارد المحلية	٦٥

الموضوع	صفحة
٢ـ الاختلال الناجم عن بطء النمو فى القطاع الزراعى	٧٢
٣ـ الاختلال الحادث فى علاقات النمو بين قطاعات الاقتصاد القومى	٧٧
٤ـ الاختلال الناجم عن المشكلة السكانية	٨٤
القسم الثالث : ارتفاع التكاليف وتأثيرة على التضخم فى مصر . . .	٩٢
١ـ ارتفاع اسعار الواردات	٩٧
٢ـ انخفاض مستوى الانتاجيـــة	١١٠
(أ) تطور انتاجية المستغل	١١١
(ب) المعامل الحدى لراس المال الى الدخل	١١٣
٣ـ ارتفاع مستوى الاجور	١١٩
خلاصة الدراسة ونتائجهـــا	١٢٩

مدخـــــــــــــــل

حول طبيعه منهـــــح الدراســـــــــه

مدخل : حول طبيعة منهج الدراسة

ليس من الضرورى أن يكون المرء من رجال الاقتصاد أو من دارسى النظرية الاقتصادية حتى يدرك أن هناك الان تضخما فى مصر . فذلك أمر يدركه الرجل العادى فيما يلمسه من موجه واضحه من الغلاء ومن ارتفاع متواصل فى الأسعار فى الفترة الأخيرة . ولهذا قد يكون من العبث ، الذى لا طائل وراءه ، أن تدخل هذه الدراسة فى محاولة للتأكد من أن هناك تضخما الأن فى مصر أم لا . فتلك ظاهرة يجمع عليها الكتاب والباحثون والهيئات الدولية والمسئولون فى مصر ، وبالذات فى السنوات الأخيرة [1] . كما أن ذلك أمر تعكسه بكل وضوح الأرقام القياسية للأسعار رغم ما تتسم به هذه الأرقام من تحفظ شديد .

حقا ، أن التضخم هو بالتأكيد أمر غير مرغوب فيه ، لأنه يمثل أحد الأمراض الاقتصادية الاجتماعية التى تعبث بالاقتصاد القومى ، وتحدث فيه اختلالات سيئه وتهز من صورته فى العالم الخارجى . ولهذا كثيرا ما كان المسئولون يحرصون على انكار وجود التضخم ، ليس فى مصر وحدها بل فى عدد كبير من الدول . على أن اشتداد الموجه التضخمية ، وبالذات فى السبعينيات ، والخوف من تزايد حدتها ، جعلت المسئولين يعترفون بهذه الظاهرة ، بعد أن بات واضحا أنه لا ضير من الاعتراف بوجودها ، وانما الضير فى انكارها ، رغم تواجدها فعلا ، وغض النظر عما يجب بذله لايقاف خطرها الزاحف وتلافى آثارها السيئه . ما بالنا اذا علمنا أن المسئولين فى الدول الرأسمالية المتقدمه يعترفون الان بأن مكافحة التضخم فى هذه الدول هى المشكلة رقم واحد فى السياسة الاقتصادية .؟

---

(١) نشير هنا ، على سبيل المثال فقط ، الى أن التقرير السنوى الأخير (١٩٧٧) للبنك المركزى المصرى قد أشار صراحة الى أن معدل التضخم فى مصر فى الفترة ١٩٧٦ — ١٩٧٧ قد تراوح فيما بين ١٧٫٣٪ ، ١٦٫٥٪ انظر : البنك المركزى المصرى — التقرير السنوى ١٩٧٧ ، مطبعة البنك المركزى المصرى يونيه ١٩٧٨ ، ص١٧ . وتوجد هناك اشارات وتقديرات مختلفة ، ولكن تتباين تباينا شديدا ، فى تصريحات كثير من المسئولين ورجال الاقتصاد والباحثين فى مصر حول حقيقة هذا المعدل .

ونحاول الأن فى الصفحات القادمه التصدى لبحث القوى المسببه للتضخم فى مصر آخذين بعين الاعتبار ، طبيعة الاقتصاد المصرى باعتباره اقتصاديا ناميا ، يواجه مشاكل التخلف وتحديات النمو من ناحية ، وطبيعة المشاكل الملحه التى واجهته فى السنوات الاخيرة من ناحية أخرى . وسوف يتبين لنا من خلال هذه الدراسة ، أن ظاهرة التضخم فى مصر تتسم ، فى وضعها الحالى بالتعقد والتنوع والخصوصية .

فهى تتسم بالتعقد بسبب تداخل جملة من العوامل مع بعضها البعض لأحداث هذه الظاهرة . فالتضخم فى مصر له علاقة وثيقة بالنمو الكبير ، وغير العادى ، الذى حدث فى كميه النقود المتداولة ، وعلى الأخص بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ . وهذه الزيادة غير العادية فى كميه النقود أصبحت تعكس فائضا واضحا فى حجم الطلب الكلى . وهو ما يسوغ لنا الحديث عما يسمى بالتضخم الناتج عن زيادة الطلب Demand Push inflation وهذه الزيادة الذى حدثت فى الطلب الكلى قد تفاعلت مع عرض محدود من السلع والخدمات بسبب الاختلالات الهيكلية الموجودة فى الاقتصاد المصرى والتى تعوق نمو الانتاج الحقيقى . وهى اختلالات متنوعه كما سنرى فيما بعد . وهو ما يبرر لنا استخدام مصطلح التضخم الهيكلى Structural inflation . كما أن التضخم فى مصر قد رافقه وواكبه ارتفاع واضح فى تكاليف الانتاج ، مثل ارتفاع الأجور وزيادة أسعار مستلزمات الانتاج وارتفاع جنونى فى أسعار الأراضى ، الخ . وهو الأمر الذى يجعلنا نتحدث عن تضخم ناتج من ارتفاع التكاليف Cost push inflation

والتضخم فى مصر يتسم بالتنوع ، بمعنى أنه يشمل أنواعا متعددة من التضخم ، فهو فى بعض القطاعات يأخذ شكل التضخم الطليق Open inflation ، حيث لا يقف أمام ارتفاع الأسعار أى عائق ، كما أنه فى بعض الأسواق يأخذ شكل التضخم المكبوت repressed inflation ، حيث لا تستطيع الأسعار أن ترتفع دون قيود بسبب الرقابه السعرية والدعم الحكومى . وهو من ناحية أخرى يأخذ شكل التضخم الزاحف Gramling inflation بمعنى تنامى نموه باستمرار من فترة لأخرى .

والتضخم فى مصر يتسم بالخصوصية ، نظرا لأنه يعكس المشاكل الملحه التى واجهت الاقتصاد المصرى فى السبعينات ، مثل تناقص المخزونات السلعية من المواد الرئيسية ، وضعف القدرة على الاستيراد ، وتزايد أعباء الديون الخارجية وارتفاع أسعار الواردات . كما أن التضخم وجد جوه الملائم فى السياسات الاقتصادية التى طبقت فى السنوات الأخيرة ، مثل تخفيض قيمة الجنيه المصرى ، ورفع الرقابة تدريجيا عن التجارة الخارجية والسماح للقطاع الخاص بالاستيراد والتصدير فى كثير من المجالات مع عدم وجود روابط تحكم تسعير منتجاته ، والسماح بهجرة الأيدى العامله والكفاءات المصرية ، ...الخ ، كما أن التضخم قد نمى فى مصر بشكل واضح بسبب الاستعداد للمعركة ضد العدو الاسرائيلى منذ ١٩٦٧ وحتى ١٩٧٣ حيث تحمل الاقتصاد المصرى نفقات باهظة لهذه المعركه ونتج عنها خسائر جسيمة أثرت على قدرته الانمائية .

وحاصل القول ، أننا ازاء ظاهرة بالغة التعقيد من حيث التحليل العلمى والاحاطه الشاملة بها . ويضاعف من هذا التعقيد عدم دقة وكمال البيانات الاحصائية المنشورة التى تلزم لاجراء هذه الدراسه . ومن هنا لا تزعم هذه الدراسة لنفسها ، فيما تتوصل اليه من نتائج ، حق الادعاء الكامل بصحة ودقة النتائج التى توصلت اليها ولا بشموليه الاحاطة بظاهرة التضخم فى مصر . فذلك محكوم بحدود الاطار الذى حددناه لهذا البحث . وهو اطار لا يأخذ ، بالضرورة ، كافة المتغيرات التى لها علاقة بالظاهرة محل البحث . كما أن ذلك سوف يتوقف على مدى دقة البيانات التى اعتمدنا عليها . وعموما فان تهدف اليه هذه الدراسة هو القاء الأضواء على العوامل الجوهرية والعلاقات الأساسية التى تدور فى نطاقها ظاهرة ارتفاع الأسعار فى مصر .

وقد تخيرت هذه الدراسة التركيز على قضيتين اساسيتين ، الأولى : هى دراسة العلاقة الموجودة بين التضخم وزيادة كمية النقود فى الاقتصاد المصرى ، والثانية : هى تحليل الآثار الناجمة عن الاختلالات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى على ارتفاع المستوى العام للاسعار .

ونود أن نشير هنا ، الى أن الذى دفعنا الى التركيز على هاتين القضيتين هـــو اعتقادنا بأن تحليل ظاهرة التضخم فى بلد نام كمصر ، لا يجوز أن يركز على التضخم باعتباره ظاهرة نقدية بحت ، أو باعتباره ظاهرة هيكلية خالصة ، وانما لابد من الجمع بين التحليـل النقدى والتحليل الهيكلى . والحقيقه أن هذا المنهج الذى ستسير عليه هذه الدراسة ، هو نتاج خبرة نظرية طويلة ، امكن الوصول اليها من دراسة الصراع الفكرى الذى كان قائما لفترة طويلة من الزمن بين من عرفوا بمصطلح النقديون ، Monetarists وبين مـــن اطلق عليهم الهيكليون ، Structurialists .

لقد رأى النقديون أن التضخم فى البلاد النامية يرجع الى الادارة النقدية السيئـــه فى هذه البلاد ، والى الافراط فى اصدار النقود ، والى سوء اختيار السياسة النقدية والماليه ، والى عدم اتباع الأدوات الملائمة لهذه السياسة ، والى غياب الأسواق النقدية والماليـــة ، أو عدم عملها بكفاءة عاليه نظرا للقيود التى تفرضها الدولة عليها . وهذه الأمور تؤدى الـى سوء توزيع الموارد وتشويه هيكل الاسعار المحلية وعرقلة دور سعر الفائدة . وباختصار هـــم يرون أن التضخم الذى يسود الآن فى هذه الدول انما يرجع الى السياسات النقدية والماليـــه الغير سليمة ، التى أتبعتها حكومات هذه الدول . ومن هنا ينصح النقديون - وهم مـــن أصحاب الاتجاهات الليبرالية - بأن تتجنب الدولة التدخل فى المسائل المالية وأن تعمـــل على أنشاء وتنمية المؤسسات المالية لتقوم بمهمتها ، وأن ترسم السلطات سياسة نقدية حكيمـة غير تضخمية ، مع ضرورة الاهتمام بقضية سعر الفائدة ليكون مسايرا للتطورات السعرية . وباختصار هم يرون فى التضخم ظاهرة نقدية بحتة ، وبالتالى فان علاجها ينحصر فى الوسائل النقديـــة والمالية .(١)

---

(١) أهم أعلام هذا الاتجاه ماك كينون وادوارد شو وميلتون فريدمان وهارى جونسون . أنظـر

Mckinnon, Roland I; "Money and Capital in Economic Development". The Brookings Institute, 1973; Edward S. Shaw "Financial Deeping in Economic Development", Oxford University, 1973.

Gurley and E.S. Shaw. Financial Aspects of Economic Development, in: American Economic Review, Sept. 1955, D.L. Grove: The Roll of Banking System in the chilean Inflation, in: IMF Staff Papers. Sept. 1951.

أما الهيكليون ، وعلى الأخص من كتاب أمريكا اللاتينية ، فهم على العكس على ذلك ، يرون أن التضخم فى هذه الدول يجد جذورة فى الخلل الهيكلى ، المثل عموما فى الاختلال القائم بين العرض والطلب ، وأن القضايا النقدية والمالية لا تلعب الا دورا ثانويا . ومن هنا فهم يعتقدون أن التضخم لا يجوز تفسيره على أنه زيادة غير طبيعية فى كمية النقود ، لان العوامل الهيكلية ، الاجتماعية والاقتصادية ، هى التى تربض وراء زيادة كمية النقود ، ومن ثم وراء ارتفاع الأسعار . وهم فى تفسيرهم للقوى التضخمية فى البلاد النامية يشيرون الى ألوان عديدة من الاختلالات ، مثل التخصص الضيق فى انتاج المواد الأولية ، والاختلال بين الادخار والاستثمار ، وسوء توزيع الدخل القومى ، ووجود مشكلة سكانية الخ ... وهم لهذا يرون أن الخروج من مأزق التضخم يتطلب ، أول ما يتطلب ، علاجا حاسما لهذه الاختلالات دون أن ينكروا أهمية الدور الذى يجب أن تلعبه السياسة النقدية والمالية فى هذا الصدد (١) .

تلك هى باختصار شديد أهم الفروق القائمة بين النقديين والهيكليين فى تفسير التضخم بالدول النامية ، ومن هذه الفروق يتضح لنا أننا ازاء مدرستين على طرفى نقيض ، الأولى ترى فى التضخم ظاهرة نقدية ، والثانية ترى فيه ظاهرة خلل اقتصادى واجتماعى . ولا يتسع المجال هنا ، بطبيعة الحال ، للمفاضلة بين المدرستين . ولكننا حرصنا على الاشارة اليهما لكى نبين أن ضغوط التضخم فى البلاد النامية تحتاج الأن الى نظرة جديدة . وأنه ليس من المقبول الأن تطبيق أدوات التحليل النقدى التقليدية ونظريات التضخم المألوفة على واقع هذه البلاد دون أن نتزلق الى خطر الوصول الى نتائج غير سليمة لا تتفق وهذا الواقع .

---

(١) للحصول على مزيد من التفاصيل أنظر :

Chenery, Hollis B. "The Structuralist Approach to Development Policy", in: American Economic Review, Vol 65, May 1975, and see also: Raul Prebisch: Für eine bessese Zukunft der Entwicklungsländer, Verlag Die Wirtschaft, Berlin 1967, S. 41. ff, J.Gunwald: The Struaturalist School on Price Stabilization and Economic Developpment, The Chilean Case, in : Hirschman (ed;) Latin America Issues, N.Y. Twentieth Century Fund, 1961.

وعموما ، فاننا نرى أنه بالرغم من التعارض الحادث بين وجهة نظر النقديين ووجهة نظر الهيكليين ، الا أنه من الممكن التوفيق بينهما لنخرج بالنتيجة الآتية : " أن زيادة كمية النقود دون روابط محكمة بينها وبين الزيادة التي تحدث في الناتج القومي الحقيقي ، هي المناخ الملائم الذى تتنفس فيه عملية التضخم ، وبقدر ما يكبت هذا المناخ ، أى بقدر ما نقلل من كمية النقود في هذه الظروف لتقترب من الكمية الملائمة لحجم الناتج الحقيقي ، بقدر ما نضيق الخناق على التضخم ، وأن كانت جذوره الموجودة في الاقتصاد القومي تتطلب المعالجة الصحيحة . ونحن نقصد بهذه الجذور مجموعة من الاختلالات الهيكلية المعروفة التي تسود في الدول النامية . "(١)

وبناء عليه ، سوف نمضى الآن لدراسة قضية التضخم في مصر مستندين في ذلك على الخلفية النظرية السابقة ، مع التنبيه بأن الفترة التى ستدور حولها الدراسة تمتد من ١٩٧٠ حتى ١٩٧٦ .

(١) لدراسة هذه الاختلالات انظر : دكتور رمزى زكى — علاقة التضخم بالتراكم الرأسمالي في البلاد الأخذة في النمو . من مطبوعات معهد التخطيط القومى ، مذكرة رقم ٦٩١ ، القاهرة ١٩٦٤ ، ص٦ وما بعدها .